الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.109/PV.1421
29 October 1998

ARABIC

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر حرفي للجلسة الحادية والعشرين بعد الألف والأربعمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الأربعاء، ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس:	السيد لوهيا	(بابوا غينيا الجديدة)
ثم:	السيد بنغالي (نائب الرئيس)	(سيراليون)
ثم:	السيد لوهيا (الرئيس)	(بابوا غينيا الجديدة)

- مسألة جبل طارق

- مسألة الصحرء الغربية

- تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ لاستعراض الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، المعقودة في بورت مورسبي، بابوا غينيا الجديدة، في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣

../..

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief of the Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2 - 794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥

مسألة جبل طارق (A/AC.109/1164)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء أن وفد اسبانيا عبَّر عن رغبته في المشاركة في نظر اللجنة في هذه المسألة. ووفقا للممارسة المتبعة، وما لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن اللجنة توافق على هذا الطلب.

تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد فرناندیز - بیتا (اسبانيا) وأعضاء وفده مقاعد على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيما يتصل بالنظر في هذا البند، أود أن أبلغ اللجنة أن كبير وزراء جبل طارق، الأونرابل جو بوسانو، أعرب عن الرغبة في الإدلاء ببيان. ورهنا بموافقة الأعضاء ووفقا للإجراء الساري، أقترح أن تدعوه اللجنة للإدلاء ببيان.

تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد جو بوسانو، كبير وزراء جبل طارق، مقعدا على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لكبير وزراء جبل طارق.

السيد بوسانو (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أسجل تقديري على إتاحة هذه الفرصة أمامي، مرة أخرى هذا العام، لمخاطبة اللجنة. وأود كذلك أن أسجل أن مثولي أمام هذه اللجنة في تموز/يوليه من العام الماضي كان له دعاية واسعة النطاق في جبل طارق، وقوبل بترحاب حار من جانب جميع قطاعات المجتمع.

كما ذكرت في العام الماضي، فإن شعبي يعتبر هذه اللجنة حاميه الطبيعي بشأن مسألة إنهاء الاستعمار ودفاعا عن حقه في تقرير المصير. كما نشعر أنه من السليم والملائم أن تتاح لنا فرصة لفت انتباه اللجنة إلى الأحداث التي نعتبرها، نحن الشعب المستعمر، أحداثا هامة وليست تلك التي قد تكون هامة في نظر الدولة القائمة بالإدارة.

من بين هذه التطورات قيام حركة شعبية هي جماعة تقرير المصير لجبل طارق، المنخرطة في الدعاية لحق الشعب في تقرير المصير وتشجيعه. وتتألف الجماعة من مواطنين عاديين من جميع مناحي الحياة. وقد أنشئت تحقيقا لهدف واحد هو كفالة الاعتراف بحق أهالي جبل طارق في تقرير مستقبلهم.

وفي اسبانيا هناك أيضا تزايد في الوعي العام، بالرغم من عدم وجود أغلبية مؤيدة للمفهوم. وقد دعتني مؤخرا جامعة "كاديز" لمخاطبة الطلاب، وأتيحت لي الفرصة لأشرح شعورنا نحن أهالي جبل طارق بالحاجة إلى التخلص من الاستعمار بممارسة حقنا في تقرير المصير.

في اسبانيا الديمقراطية اليوم من الممكن التعبير عن مثل هذه الآراء. وربما من الدلائل الواضحة على هذا إنشاء المواطنين الاسبان في العام الماضي لمنظمة غير حكومية في اسبانيا معروفة باسم "La Asociación Española de Amigos de Gibraltar"، ومسجلة رسميا لدى وزارة الداخلية الاسبانية. وهدف المنظمة النهوض داخل اسبانيا بفهم أكبر لهوية شعب جبل طارق وتطلعاته. وهم يفعلون ذلك لكسب تأييد الأحزاب السياسية في اسبانيا، وتنظيم المناقشات وتشجيع التغطية الإعلامية.

وفي ٧ آب/أغسطس ١٩٩٢، في مقال نُشر في صحيفة "إل باييس" ذات النفوذ، احتج البرفوسور خيسوس موستيرين من جامعة برشلونة بأن:

"ضم جبل طارق الافتراضي ضد رغبة أهاليه سيكون انتهاكا صارخا للقيم الديمقراطية التي أرست الدولة الاسبانية الحديثة دستورها على أسسها".

لقد حثت هذه الجريدة في مقالاتها الافتتاحية، في عدد من المناسبات، الحكومة الاسبانية على أن تسلم باستصواب الدخول في حوار مباشر مع حكومة شعب جبل طارق.

وفي استفتاء لاستطلاع الرأي أجراه معهد الشؤون الدولية والسياسة الخارجية بجامعة كومبلوتنسي في مدريد، أيَّد ٢٤,٧ في المائة من المستجيبين للاستفتاء قبول حق تقرير المصير لشعب جبل طارق. وللأسف الشديد، لا يزال ٣٠,٨ في المائة مؤيدين لضم جبل طارق. على أن من الجدير بالذكر أن هذا الرقم كان ٤٤,٢ في المائة في استقصاء مماثل جرى في سنة ١٩٩١.

وبصفتي عضوا في الحكومة، يمكنني أن أخبر عن خطوة هامة في تطوير الصلات مع المدن المجاورة الأخرى في اسبانيا. وأقصد بذلك إنشاء مجلس التنسيق الاقتصادي. وفي حوزتي نسخة من النظام الأساسي لذلك المجلس، وسأتركها للأمانة العامة. إن أهداف المجلس تأسيس وتعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية في جبل طارق والجزء المجاور من جنوب اسبانيا، والاضطلاع بمشروعات أو دراسات لإقامة وتوسيع الأنشطة الاقتصادية في المنطقة، والبحث عن أموال لتمويل تلك المشروعات أو الدراسات أو الأنشطة من الوكالات الدولية والمستثمرين الخاصين. ويضم المجلس الآن جميع زعماء بلديات القرى والمدن المحيطة بألخسيراس ولالينيا وتاريفا وكاستيار وسان روكي ولوس باريوس وخيمنا وسوتا على ساحل شمال أفريقيا. وعقدت اجتماعات في كانون الثاني/يناير وفي أيار/ مايو من هذا العام في اسبانيا وفي جبل طارق عندما تم التوقيع على اتفاق بشأن تشجيع قيام مشروعات تجارية مشتركة مع المشروعات التجارية الخاصة في اسبانيا وفي جبل طارق. ومن المقرر أن يعقد اجتماع آخر في أيلول/سبتمبر في مدينة سوتا.

أين يقودنا كل ذلك؟ لا أود تضليل اللجنة بالاعتقاد بأن مشكلة إنهاء استعمار جبل طارق على وشك أن تحسم. ولكن من الواضح أن هناك بعض العلامات التي تشير إلى أن الحوار المجدي قد يكون أكثر احتمالا في المستقبل مما كان عليه في الماضي. ولا بد من أن أشدد هنا على أن شعب جبل طارق يجب أن يضطلع بالدور الرئيسي في أي مبادرة جديدة، ولا يمكن إحالته إلى تابع أو قيامه بما هو، في الواقع، دور ثانوي.

وهناك جانب آخر لقصة التطورات التي جرت في الإثني عشر شهرا الماضية. وهو جانب أقل تشجيعا، وقد يعود ذلك إلى أن أحراز تقدم على مستوى القاعدة الشعبية أيسر من إحرازه على مستوى حكومات الدول القومية، أو قد يعود إلى أن الأخيرة مجبرة بموجب الاتفاقيات الرسمية للدبلوماسية الدولية على أن تكرر التأكيد على مواقفها التاريخية. وأيا كان الحال، يتعيَّن عليَّ أن أسترعي انتباه اللجنة إلى بيانات وزير خارجية مملكة اسبانيا.

ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وبعد مثولي السابق أمام هذه اللجنة، خاطب السيد خافيير سولانا مادرياغا، وزير خارجية اسبانيا، الجمعية العامة قائلا:

"وأود أن أعلن مرة أخرى عن تصميم حكومة بلدي على أن تواصل العمل، بتفان وروح بناءة، عملية التفاوض مع المملكة المتحدة، وهي العملية التي أرساها إعلان بروكسل المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، واضعة في اعتبارها المبدأ الذي أقرته الجمعية العامة بأن هذه المسألة ليست حالة تقرير مصير، وإنما هي حالة تؤثر على السلامة الإقليمية لاسبانيا." (A/47/PV.13، صفحة ٣٢)

وخاطب السيد دوغلاس هيرد كذلك الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ولكن خطابه لم يتضمن أي إشارة إلى جبل طارق. ولا أود لهذه اللجنة أن تسيء فهم هذه الحقيقة بأنها دليل على أن المملكة المتحدة توافق على تفسير مبدأ الجمعية العامة الخاص بجبل طارق كما وصفه السيد سولانا مادرياغا.

وما فتئت حكومة جلالة الملكة تكرر القول لشعب جبل طارق وللبرلمان البريطاني وللحكومة الاسبانية بأنها تتمسك رسميا بما جاء في ديباجة دستور جبل طارق لعام ١٩٦٩ من أن شعب لن يخضع لسيادة دولة أخرى ضد رغباته التي يعرب عنها بحرية وديمقراطية.

وأنهى السيد سولانا مدرياغا إشارته لجبل طارق بقوله إن من الواضح أن المركز الاستعماري لجبل طارق مركز عفا عليه الزمن ولا يناسب العصر الذي نعيش فيه. وأذكّر اللجنة بأن هذا في الواقع تكرار لعبارة استخدمها صاحب الجلالة ملك اسبانيا الذي قدم في خطابه في السنة السابقة مفهوم البحث عن حل "يتفق مع العصر الذي نعيش فيه." (A/46/PV.24، صفحة ٦). ونحن في جبل طارق بالتأكيد لا يمكن أن نفهم مبدأ الأمم المتحدة الخاص بإنهاء الاستعمار والذي "يتفق مع العصر الذي نعيش فيه" أي طريقة أخرى غير ممارسة تقرير المصير. وسأتوسع في هذا الرأي في وقت لاحق.

في وقت سابق من هذا العام، في ١ آذار/مارس ١٩٩٣، اجتمع السيد دوغلاس هيرد والسيد خافيير سولانا مادرياغا في مدريد، بعد انقطاع دام سنتين، كجزء من عملية بروكسل. وقد أعقب الاجتماع مؤتمر صحفي، وأود أن أسترعي انتباه اللجنة لبعض الإجابات التي قدمها السيد سولانا مادرياغا، وأن أعرب عن وجهات نظر حكومتي بشأن هذه الإجابات.

ففي إجابة على سؤال يتعلّق بما إذا كان لشعب جبل طارق الحق في تقرير المصير، أجاب السيد سولانا مادرياغا بالنفي، قائلا:

"موضوع تقرير المصير وسيادة جبل طارق يقع خارج نطاق ما تنوي اسبانيا النظر فيه".

حسنا، بادئ ذي بدء، لا يمكننا أن نقيم حوارا على أساس أن علينا النظر في المطالب الإقليمية لاسبانيا، وهي مطالب نرفضها، ولكننا يجب أن ننظر فيها، وإلا فكيف يمكن للمرء إقامة حوار بطريقة أخرى؟ ولكنهم لن ينظروا في مطلبنا بتقرير المصير. يمكنهم أن يرفضوه، ولكن النظر فيه هو أساس الحوار. لا يمكن للمرء أن يقيم حوارا إلا إذا عزم على النظر في وجهة النظر المقابلة، مهما كانت مستكرهة. ثم واصل قوله:

"إن مواطني جبل طارق في الوقت الراهن مواطنون بريطانيون وليس أمامهم في المستقبل إلا أن يصبحوا أسبانا، لذا فإن عملية تقرير المصير من المنظور الاسباني خارجة عن الموضوع".

حسنا، إذا كان أساس رفض اسبانيا لحقنا في تقرير المصير إننا مواطنون بريطانيون، ولا يمكن إلا أن نكون أبناء لاسبانيا، فيمكننا إذن أن نقول للسيد سولانا مادرياغا إننا قد أثبتنا الآن حقنا في تقرير المصير. لسنا مواطنين بريطانيين. نحن مواطنون للأقاليم التابعة لبريطانيا ولم يقل أحد مطلقا منذ عهد السيد كاستيلا في ١٩٦٤ أن علينا أن نغير من هويتنا الوطنية ونصبح من أبناء اسبانيا عندما نتوقف عن كوننا مواطنين للأقاليم التابعة لبريطانيا. لم تكن هذه على الإطلاق الفرضية التي تشك اسبانيا على ضوئها في حقنا في تقرير المصير.

لأن ما قالته أسبانيا دائما هو أن من حقنا أن نتصرف بأنفسنا، لكن ليس من حقنا أن نتصرف بديارنا. ومن ثم يمكننا أن نختار أية جنسية نريدها لكن لا يمكننا أن نقرر سيادة الإقليم، لأن سيادة الإقليم تنتمي الى الحكومة البريطانية ولا تنتمي الى سكان جبل طارق. هذا هو جوهر حالة أسبانيا. ومن ثم لا تدخل جنسية السكان في مسألة تقرير المصير.

ومن ثم لا يسعنا إلا أن نفترض أن المعلومات التي نقلت الى السيد سولانا لم تكن صحيحة إذ قال ذلك، وأن ذلك لا يعبر عما يعتبر خطوة الى الوراء فيما يتعلق بنهج أسبانيا إزاء مسألة إنهاء استعمار جبل طارق.

وأود أن أقول إنني إذ أسعى الى القضاء على الأفكار الخاطئة بالإشارة الى بياناته أفعل ذلك ليس بروح العداوة تجاه أسبانيا أو السيد سولانا نفسه.

وفي معرض شرح الاستراتيجية قال إن ما تنتوي أسبانيا أن تفعله هو مواصلة محاولة إقناعنا مؤكدة الإقناع أو الضغط وذلك يتوقف على الطريقة التي يحقق التقدم بها. ويجب أن نقول أيضا إننا نرفض هذا المفهوم رفضا باتا، وأقصد مفهوم الترغيب والترهيب. إننا شعب ناضج، ولسنا بحاجة الى منهج الترغيب والترهيب. ويمكن إقناعنا باستصراخ ذكائنا وليس عن طريق التهديدات أو الإغراءات.

دعونا نواصل سرد ردود السيد سولانا في هذا الاجتماع الأخير الذي، وأذكّر اللجنة مرة أخرى، هو اجتماع بين وزير خارجية المملكة المتحدة ووزير خارجية المملكة الأسبانية بعد انقطاع دام سنتين، بناء على عملية التفاوض التي أوصت بها الأمم المتحدة. وفي معرض الإجابة على سؤال من أحد الصحفيين عما إذا كان السيد سولانا يفكر في عقد اجتماع ثلاثي يضم بريطانيا واسبانيا وجبل طارق باعتبار ذلك طريقة من طرق المضي قدما، قال سولانا:

"إننا نفهم أن العلاقات بين أسبانيا وبريطانيا العظمى يجب أن تكون ثنائية. ومن جهتنا لا نعارض ضم ممثلي جبل طارق الى الوفد البريطاني."

وهذا لا يتمشى مع روح عصرنا، ولا يتمشى مع دور قائد استعماري في إقليم تابع. ولا يمكنني - كما يقترح - أن أوافق على ضمي كما شرحت في العام الماضي. وأشعر بالأسف لأن السيد سولانا حتى على الرغم من علمه بما قلته، وأنا متأكد من ذلك، لم يبد حقا أي إشارة على قبوله منطق حجتي الذي لا مهرب منه.

كيف يمكنني الجلوس والتكلم عن إنهاء استعماري بوصفي ممثلا في وفد الدولة القائمة بالإدارة التي من المفترض أن تعمل على إنهاء استعماري؟ كيف يمكن أن يكون متوقعا أن أفعل ذلك؟ هذا هو ما يدعونني الى القيام به وليس لديهم اعتراض على ذلك. طبعا ليس لديهم اعتراض! لأنني لو قبلت بذلك

سأكون، من وجهة نظري، قد قبلت من حيث الواقع بأنني لست من سكان جبل طارق - وبأنني انكليزي مغترب يحتل جزءا من الأراضي الأسبانية . وليس هذا هو مفهومي لنفسي ولا لوطني.

وحتى نتحلى بالروح البناءة التي أشار اليها السيد سولانا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ونساير روح العصر الذي نعيش فيه - الأمر الذي أشار اليه هو وصاحب الجلالة خوان كارلوس في خطابيهما في الجمعية العامة - يجب أن يتوفر لدينا محفل ما يقبل أن يكون صوت جبل طارق صوتا حرا غير مقيد بكونه جزءا من وفد طرف آخر. يجب أن يكون صوتا بمنأى عن أية قيود - بمنأى عن مطالب أسبانيا وبمنأى عن تفسير أسبانيا لقرارات الأمم المتحدة وبمنأى عن مصالح الحكومة البريطانية باعتبارها الدولة القائمة بالإدارة.

لا يمكن لجبل طارق الاشتراك في المناقشات بشأن مستقبل إنهاء استعماره إلا في محفل يمكنه فيه أن يعبر عن إرادة شعبه. وحقيقة أن ما نريده قد يعتبر صعب التنفيذ أو غير مقبول لدى أسبانيا أو حتى ليس من حقنا بسبب معاهدة أوتريخت لا تعني أنه ليس بإمكاننا التعبير عنه. وينبغي أن يكون من حقنا التعبير عن هذا الحق. ويجب أن يكون من حقنا أن نعبر عنه. يجب أن يكون من حقنا أن نقول للآخرين، "عليكم أن تعطوا اعتبارا لما نقوله إذا توقعتم أن نعطي اعتبارا لأي شيء تقولونه. وهذا لا يعني أننا سنقول نعم ولا يعني أنكم ستقولون نعم".

إذ أنتقل الآن الى إشارتي السابقة عن كيفية فهمنا نحن أهل جبل طارق لمذهب الأمم المتحدة أشير الى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د -١٥). تقول الفقرة ٢ من منطوق ذلك القرار:

"لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها؛ ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية الى تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي."

وبعد ذلك تقول الفقرة ٦ من المنطوقف:

"كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلد تكون متنافيه ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه."

وهذا يعني بوضوح أن هناك قيدا على ممارسة هذا الحق إذا كانت الممارسة من شأنها أن تؤدي الى تجزئة دول أعضاء قائمة. حسنا، أسبانيا دولة عضوة في الأمم المتحدة ولكن جبل طارق لم يكن جزءا من أسبانيا عندما أصبحت عضوة. إن أسبانيا باعتبارها دولة عضوة لن تتجزأ لو مارسنا حقنا في تقرير المصير، وذلك لأنه في عام ١٧٠٤ عندما جزئت أسبانيا لم تكن الأمم المتحدة قائمة. ذلك التاريخ هو آخر مرة كنا فيها جزءا من دولة عضوة. ومن ثم بممارستنا لحقنا في تقرير المصير لن نوجد دولتين جديدتين عضويين في الأمم المتحدة من دولة واحدة. وذلك هو جوهر هذا القيد.

لقد رأينا أعضاء جددا ينضمون الى الأمم المتحدة في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣. رأينا حق تقرير المصير يمارس ربما ليس في حالة استعمارية ولكن رأيناه يمارس فيما يتعلق بالجمهوريتين التشيكية والسلوفاكية اللتين انفصلتا بطريقة ودية وأصبحتا دولتين جديدتين بدلا من واحدة. ورأينا الشيء نفسه فيما يتعلق بسلوفينيا وكرواتيا وأجزاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة.

هذه الحالات ليست استعمارية، ومن ثم لا تدخل في إطار عمل لجنة الـ ٢٤، لكن لا يمكن للجنة أن تتجاهلها، فهي تدخل في إطار عمل الجمعية العامة في معرض قبول الأعضاء الجدد الناشئين عن ممارسة حق تقرير المصير في الأنظمة الفيدرالية التي تتجزأ. هل نقول ان الاتحاد السوفياتي كان من حقه أن يتجزأ الى الأعضاء المكونة له وأن روسيا من حقها أن تكون الآن دولة في ذاتها لكن شعب جبل طارق ليس من حقه أن يقرر لنفسه ما يريد أن يفعله لأن جبل طارق كان في عام ١٧٠٣ جزءا من أسبانيا؟

إننا محاطون بأمثلة أهمية عملية تجزئة وتفكيك الدول القائمة فيها محسوسة ومقبولة. ولماذا مقبولة؟ لأن مبدأ تقرير الشعب لما يريده لنفسه بصورة ديمقراطية وحرة يجب أن يكون في مقدمة الأولويات - ليس لأن الأمم المتحدة تقول ذلك أو لأن قرارات الأمم المتحدة تقول ذلك أيضا بل لأن ذلك حق غير قابل للتصرف دفعت الشعوب ثمنه من حياتها منذ فجر البشرية. لذلك لا يمكن لأسبانيا ولا يمكن للأمم المتحدة ولا يمكن للجنة الـ ٢٤ مع الاحترام الواجب لكل المعنيين هنا، أن تأخذ منا شيئا ولد مع كل البشر - منذ اليوم الذي يفتحون فيه عيونهم ومنذ تعلمهم النطق واستعمال كلمة "الحرية".

وإنني أسلم بأن هذه الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تفسير القرار ١٥١٤ (د - ١٥) بشأن حق تقرير المصير: أن ممارسة ذلك الحق تكون مقيدة لو كانت النتيجة فصل دولة جديدة عن دولة قائمة. لكن جبل طارق ليس دولة جديدة.

إن قرارات الجمعية العامة ومقررات هذه اللجنة لم يكن من الممكن أن تصاغ على افتراض أن استعادة وحدة أراضي اسبانيا كما كانت في عام ١٧٠٣ تعلو على حق أبناء جبل طارق في تقرير المصير في عام ١٩٩٣. وإلا، لكان من شأن جبل طارق أن يصبح مستعمرة اسبانية عند انتهاء كونه مستعمرة بريطانية.

حتى عندما يستولى على شعب بالقوة لاستعادة وحدة الأراضي، على سبيل المثال، في الصحراء الغربية وفي تيمور الشرقية، فإن كون رغبات الشعوب قد جرى التغلب عليها أمر أدانته الأمم المتحدة: وقد رأينا هذا اليوم في هذه القاعة. وحيثما وجدت ادعاءات إقليمية متنافسة، تشجع الأمم المتحدة على مناقشة ذلك الادعاء؛ من الصحيح تماما، ولكن ليس على أساس أن تكون وحدة الأراضي ذات مرتبة أعلى. وإذا كان لعملية المناقشة مع اسبانيا أن تتطور، فستوجد حاجة الى تفسير واضح لقرارات الأمم المتحدة.

لا يمكن لسكان جبل طارق أن يتخلوا عن حقهم في تقرير المصير في اللحظة التي نشارك فيها في مناقشة بشأن مستقبلنا. إننا ننظر الى الأمم المتحدة بوصفها الهيئة التي ستحمينا. فلا يمكن للدول الغنية والقوية أن يكون لها حق نقض رغبات الدول الصغيرة والضعيفة. قد تكون المشاكل صعبة الحل، كما رأينا بالنسبة للبوسنة، لكن المبدأ الرئيسي يجب أن يكون هو أن رغبات الشعوب يجب أن يعترف بها ويجب أن يدافع عنها.

السيد الرئيس، أود أن أذكر لجنتكم بأول قرار اتخذته بشأن مسألة جبل طارق. في يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤ أصدرت اللجنة الخاصة البيان التالي باعتباره توافقا للآراء:

"إن اللجنة الخاصة ... تذكر أن أحكام إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة تنطبق انطباقا كاملا على إقليم جبل طارق"،

ومضى البيان قائلا:

"إن النظر في هذه البيانات أدى باللجنة الخاصة الى ملاحظة وجود عدم اتفاق، بل نزاع، بين المملكة المتحدة واسبانيا بشأن وضع وحالة إقليم جبل طارق". (A/AC.109/PV.291، ص ٣٦)

وفي ذلك الوقت، كان رد السيد كينغ ممثل المملكة المتحدة كما يلي:

"لا يمكن لحكومة بلادي أن تقبل أن هناك نزاعا في هذه اللجنة بشأن وضع جبل طارق". (المرجع نفسه، ص ص ٢٨ إلى ٤٠).

وقال أيضا:

"إن سياسة حكومة بلادي ستظل متفقة مع مبدأ تقرير المصير. وحكومة بلادي لا تقبل أن هناك أي اختلاف بين أحكام معاهدة اوترخت وتطبيق مبدأ تقرير المصير لشعب جبل طارق".

(المرجع نفسه، ص ٤١)

لقد قيل هذا منذ زمن طويل.

ويوم ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥ دعت الجمعية العامة، بالقرار ٢٠٧٠ (د - ٢٠) بشأن تقرير مقدم من اللجنة الرابعة، حكومتي اسبانيا والمملكة المتحدة لتبدأ دون تأخير المحادثات التي تصورتها هذه اللجنة يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤. وهذا هو أصل المحادثات التي جرت بصفة دورية بين الحكومتين.

وبصرف النظر عن بيان السيد كينغ، فإن وجود المحادثات اعتراف فعلي بوجود عدم اتفاق، بل حتى نزاع، مع اسبانيا. ومع هذا، فإننا نرفض فرضية أن الاعتراف بأن هناك عدم اتفاق مع اسبانيا يلغي بطريقة تلقائية التطبيق الكامل لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على جبل طارق وشعبها.

في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أبلغت المملكة المتحدة اللجنة الرابعة بأن سكان جزر بيتكيرن الذين يبلغ عددهم ٥٨ فردا لهم الحق في الاستقلال، جميعهم البالغ عددهم ٥٨ فردا. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، أكدت الجمعية العامة مجددا حق شعب بيتكيرن غير القابل للتصرف في تقرير المصير وأنه يتفق مع إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي ينطبق انطباقا كاملا على الإقليم. ومن السخف التام القول إنه لو كانت جزر بيتكيرن شكلت جزءا من دولة أخرى في عام ١٧٠٣، لكان نفس الحق المقدس في الاستقلال المعترف به في سنة ١٩٩٠ قد أنكر على شعبها.

إننا نحن أبناء جبل طارق ملتزمون باستئصال الاستعمار؛ ونحن نطالب بحقنا بصفتنا شعبا مستعمرا، ونسعى الى الحصول على حماية اللجنة في ضمان الحفاظ على هذا الحق. إننا نعترف في الوقت نفسه، بأن هناك خلافا، بل نزاعا، مع اسبانيا التي تضع قيدا على قدرتنا على ممارسة حقوقنا وأن هذا القيد ينبغي أن يعالج بعملية حوار نحن مخولون فيها بالاعتراف بهويتنا المستقلة هوية الشعب.

ويحدوني الأمل أن تجعل مواقف متطورة جديدة في اسبانيا تجاه جبل طارق عملية الحوار والتصالح أيسر تحقيقا. وإنني واثق بأنني استطعت أن أوضح للجنة بعض العلامات المبكرة على أن هذا قد يكون حادثا، بالإشارة الى أحداث الشهور الإثني عشر الماضية. وأعتقد أن هذا يعد جزئيا انعكاسا لطلبي الى اللجنة منذ عام باستخدام مساعيها الحميدة في المساعدة على تهيئة مناخ بشأن هذا النزاع يمكن من بدء إنهاء استعمار جبل طارق بطريقة تتفق مع التمسك بالحق المقدس في الحرية وتقرير المصير مما تشتهر هذه اللجنة به من حق في عملية استئصال الاستعمار التي لا تزال تشارك فيها.

أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، وأشكر اللجنة، على الوقت الذي أتحتموه لي، وسيسعدني الرد على أي سؤال قد ترغبون - أنتم أو أي عضو من أعضاء اللجنة - في توجيهه الـيَّ.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن اللجنة، أشكر الوزير الأول لجبل طارق على المعلومات التي أتاحها للجنة. إن رغبات واهتمامات شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يجب بالتأكيد أن تعتبر عليا.

هل يوجد أعضاء في اللجنة يرغبون في توجيه أية أسئلة؟

السيد ديارا (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي نيابة عن وفد بلادي بأن أهنئ السيد جو بوسانو على البيان الهام الذي أدلى به توا فيما يتعلق بالحالة في إقليم جبل طارق منذ المرة الأخيرة التي جاء فيها ليصفها لنا، في العام الماضي.

قبل الدخول في صُلب موضوع بياني أود أن أهنئ السيد بوسانو على إعادة انتخابه في الانتخابات العامة التي جرت في ١٩٩٢.

من خلال ورقة العمل التي عممت علينا بشأن الحالة في الإقليم منذ المرة الأخيرة التي تناولت فيها اللجنة الحالة بالدراسة أثارت انتباه وفد بلادي بعض النقاط التي تدعو إلى الارتياح والتي ينبغي تهنئة حكومة الإقليم عليها: هنا أفكر خصوصا بنمو الناتج الإجمالي المحلي للفرد الواحد، وهو النمو الذي يبلغ مستوى عاليا إلى حد ما؛ وأفكر أيضا بقدرة الإقليم على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، وعلى وجه التحديد نتيجة سياسة الإقليم المتمثلة بتوفير الحوافز لتحقيق هذا الغرض. وأفكر بسياسة الإقليم الخاصة بتوليد فرص العمل، وقبل كل شيء بسياسته المتعلقة بالبطالة، وكذلك بسياسته الخاصة بالإسكان والصحة وظروف التغذية في الإقليم. وهذه جميعها نقاط - ناهيك عن التعليم، الذي يحظى بأهمية أيضا - نعتقد أنه ينبغي تشجيع الحكومة المحلية على مواصلتها وفقا لنفس الخطوط التي تتبعها حتى الآن.

وفي البيان الذي أدلى به السيد بوسانو بشأن مركز الإقليم سمعناه كيف يتكلم عن ضرورة قيام لجنتنا والأمم المتحدة بالتأكيد على حق تقرير المصير، وهو حق غير قابل للتصرف لسكان جبل طارق كما هو بالنسبة لأي شعب آخر؛ وتكلم أيضا عن ضرورة قيام الحكومة التي يمثلها بالمشاركة في المحادثات الجارية الآن ليس بوصفها جزءا من وفد ولكن بوصفها كيانا منفصلا، وبوصفها طرفا ثالثا في المشاورات.

في ضوء هذه العوامل كلها، يطرح وفدي سؤالين. السؤال الأول: ما هو الوضع الحالي للمشاورات التي بدأت في بروكسل في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ بين السلطات الاسبانية والبريطانية - وكنت أود أن أطرح هذا السؤال على السلطات التي نحن بصددها، ولكن بما أن الوزير الأول حاضر هنا فإن لدي الفرصة لأسأله مباشرة. إذن ما هو الوضع الراهن لهذه المشاورات؟ وإلى أين وصلت؟

وسؤالي التالي - الذي هو أكثر من مجرد تعقيب - يدور حول ما سيحدث لهذه المشاورات في المستقبل: وأسأل لأنه إذا كان شعب جبل طارق يطلب تطبيقا دقيقا لمبادئ الإعلان الواردة في القرار ١٥١٤ (د-١٥)، فإن ما سيحدث هو أنه ستكون عملية جارية فعلا وهي العملية التي كان يسر لجنتنا دوما أن تشجعها، ومن ثم ماذا سيحدث لعملية المشاورات؟

هذان السؤالان اللذان يرغب وفدي بتوجيههما إلى الوزير الأول؛ وأننا نحتفظ بحقنا في الكلام مرة أخرى فيما بعد لكي نطرح أسئلة أخرى أو نتقدم بتعليقات أخرى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد بوسانو، إذا كان يرغب في الرد.

السيد بوسانو (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني مبتهج بأن تتاح لي فرصة تناول الأسئلة التي طرحها ممثل مالي، وفي الوقت نفسه، أود أن أشكره على عبارات التشجيع التي أدلى بها بشأن العمل الذي تضطلع حكومة بلادي به.

ربما ينبغي لي أن ألفت انتباه اللجنة إلى حقيقة أن التقدم بأكمله - وأعتقد أنني أوضحت ذلك في العام المنصرم - هو بالفعل تقدم أسفرت عنه جهودنا الذاتية. فالدولة القائمة بالإدارة لا تسهم أي إسهام في أي من الأمور التي وردت في التقرير بوصفها إنجازات تحققت في إطار البنية الاجتماعية لجبل طارق.

واليوم، إن الوجود الدفاعي للمملكة المتحدة في جبل طارق، وأعتقد أنه أثار قلق الوفود عندما نظرت اللجنة أول مرة في هذه الحالة في الستينيات، لا يساوي أكثر من ١٢ في المائة من ناتجنا القومي الإجمالي.

إن عملية بروكسل، إذا كان بود الأعضاء أن أعطيهم جوابا مخلصا تماما، ما فتئت تسير في فراغ منذ اليوم الذي وقعت فيه. تلك هي الحقيقة. لقد دخلت طي النسيان لمدة عامين؛ وأعيد تنشيطها هذا العام في الاجتماع الأول الذي عقد بين السيد سولانا والسيد دوغلاس هيرد.

إننا نفهم الصعوبة القائمة على كل من الدولة القائمة بالإدارة، وهي الموقعة على إعلان بروكسل، ومملكة اسبانيا، في الانسحاب من المحفل القائم، لمجرد أنه أنشئ بوصفه بيئة ثنائية وليس بيئة ثلاثية الأطراف ولا يتصور إمكانية مشاركتنا فيه.

لقد أوضحت إيضاحا تاما أنه بينما لا نجد أية صعوبة في الدخول في حوار مع جارنا، فمن المسائل المبدئية الأساسية بالنسبة إليها أنه لا يمكن اعتبارنا ممثلين للدولة الاستعمارية في هذا الحوار. وأعتقد أن أشد الألوان تفاؤلا التي يمكنني أن أضيفها على الحالة الراهنة لعملية بروكسل هو أن وجهات النظر التي أعرب عنها هنا قد تم نقلها بشكل شبه رسمي، عبر المملكة المتحدة إلى مملكة اسبانيا، وأعرف أنه يجري التفكير فيما إذا كان بالإمكان تطوير العملية القائمة الآن إلى شيء يلبي تطلعات جبل طارق إذا كان لجبل طارق أن يصبح جزءا منه.

وبصراحة أعتقد أن قطاعا واسعا في اسبانيا المعاصرة يفهم اليوم أن من المستحيل السعي لفرض حل علينا، مهما كانت المواقف الرسمية التي اتخذت في الماضي، وبالتالي فأنا لا أجزع تماما بشأن إمكانية تطوير شيء مما هو قائم فعلا. ولكن مما يحز في نفسي أنه قد يتحتم علي، إذا شعرنا بأننا نطرق بابا موصدا، أن آتي إلى اللجنة فأقول "حسنا، انظروا، لنضع جميع أوراقنا على الطاولة، وإذا قلتم لي وجها لوجه أن لا مكان في أسرة الأمم لشعب جبل طارق - الذي له نفس التطلعات والحقوق مثل الكثيرين منكم قبل

أن تخلعوا سلاسل الاستعمار - عندئذ سأعمل على توفير ثمن تذكرة الطائرة من جبل طارق إلى نيويورك*.

السيد ديارا (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمعت إلى الرد الذي أدلى به توا الوزير الأول. ثمة سؤالان آخران أود طرحهما، أولهما - وهو تعقيب أكثر منه سؤالا - يتصل بالحالة السياسية للإقليم، بينما يتصل السؤال الثاني بالحياة السياسية الداخلية للإقليم.

يبدو لي أنني أتذكر مما ورد في ورقة العمل التي قُدمت لنا أن موقف الدولة القائمة بالإدارة لا يزال، بالرغم من مستوى المفاوضات، يقوم على أساس أن الدولية القائمة بالإدارة لن تقبل أبدا بتقرير مصير الإقليم دون مراعاة آراء ووجهات نظر شعب الإقليم. أليس ذلك موقفا يطمئن الحكومة المحلية لجبل طارق؟ هذا هو سؤالي الأول، الذي يتصل بوضع الإقليم في المستقبل.

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بنغالي (سيراليون).

والمسألة الثانية الخاصة بالتطورات السياسية في الإقليم، تتصل بالفقرة ١٠ من ورقة العمل، حيث تنص على أن حزب الأقلية، الحزب الوطني لجبل طارق، قد طلب مراجعة وتعديل دستور جبل طارق في المجالات التالية؛ الأعضاء المعينين في مجلس النواب، والسلطات المخصصة للحاكم والتشريعات الانتخابية.

هل الهدف من التعديل ذي الصلة زيادة أو تقليل السلطات المخصصة للحاكم؟ وما هو موقف حزب العمل الاشتراكي للأغلبية في جبل طارق بشأن التعديلات التي طلبتها المعارضة؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل يود رئيس الوزراء التعليق؟

السيد بوسانو (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن السلطات المخصصة الواردة في الدستور غير مقبولة من جانبنا كما هي غير مقبولة من جانب الحزب الوطني لجبل طارق، أحد أحزاب المعارضة. وعليه، لا يوجد بيننا أي خلاف على الاتجاه الذي يجب أن تسير عليه التغيرات في الدستور. وقد ضممنا هذه المسألة في البيان الانتخابي وأثرناها لدى حكومة جلالة الملكة. ونقوم بمناقشات مع حكومة جلالة الملكة من أجل أن نحرز التقدم، في إطار العلاقة الاستعمارية القائمة، فيما يتصل بالتنازل عن السلطة.

ولا شك أن الدستور يحتوي على بعض السمات غير المقبولة. فعلى سبيل المثال، الجهاز الحاكم بموجب الدستور، هو مجلس جبل طارق: المجلس التنفيذي، الذي يعادل مجلس وزراء. ويشمل ذلك ممثلين للقضاء العسكري، مما لعله كان معقولا في الستينيات عندما كان القطاع العسكري يمثل ٦٥ في المائة من الاقتصاد، ولكن ليس معقولا في الوقت الذي يبلغ فيه ١٢ في المائة. وفي الواقع كان من رأيي، في اجتماع عام عقد مؤخرا في جبل طارق، أنه بمعيار المساهمة في الاقتصاد قد يكون للمدير العام لأحد المتاجر الجامعة المحلية لدينا حق أكبر في عضوية مجلس الوزراء من حق رئيس القطاع العسكري. ذلك يبين بوضوح تام كيف ننظر نحن في الحكومة الى هذه المسألة.

وبالتالي نسعى الى إجراء تغييرات تجعل الدستور ديمقراطيا وغير استعماري. وفي الواقع، لو ألقينا نظرة على نص الدستور لرأينا أن السلطات المخصصة للحاكم مطلقة. وهناك فصل بين الحكومة المنتخبة والدولة المستعمرة بشأن المسائل "المحددة" و "غير المحددة"، وهناك فقرة تنص على أن للحاكم العسكري، في التحليل النهائي، الحكم المطلق على ما إذا كانت مسألة من المسائل "محددة" أو "غير محددة". ويعني ذلك، أساسا، أنه إذا كانت المشكلة ستكلف مالا فإن الحكومة البريطانية تقرر عادة أن المشكلة من اختصاصي، وإذا كانت المشكلة أمرا تظن أنه قد يسبب لها صداعا أو إحراجا، أو إذا اعتقدت أنني سأتجاوز عن خطي المحدد، فإنها تفرض هيمنتها وتقول إن ذلك جزء من مسؤوليتها بوصفها دولة استعمارية - وإنني على يقين أن هذه الحالة لن تكون مثار دهشة لبعض أعضاء اللجنة الخاصة بإنهاء الاستعمار.

وفيما يتعلق بالبيان الدستوري المطمئن عن المستقبل، فقد تكون لدينا اختلافاتنا مع الدولة المستعمرة، ولكننا نعتقد أنها ستحترم التعهد المقطوع في الديباجة: بأنها لن تنقلنا الى مملكة اسبانيا ضد رغباتنا. فقد رأينا ما حدث في الصحراء الغربية، التي نقلت الى المغرب دون استشارة شعبها في الوقت الذي كانت الديكتاتورية فيه ما تزال قائمة في اسبانيا.

ولا نعتقد أن اسبانيا نفسها متحمسة على وجه الخصوص بأن ترى حدوث ذلك. ولا بد لي أن أسجل أن السيد فرناندو موران، وهو رجل أكن له الإعجاب الكبير - بالرغم أنني لم أوافق على اتفاق بروكسل، الذين كان للسيد فرناندو موران الفضل في التوصل إليه - قد قال في إحدى المناسبات إنه إذا قدم جبل طارق على طبق الى اسبانيا مع معارضة شعب جبل طارق الشاملة للانتقال، فلن تكون هذه صفقة جيدة لاسبانيا. وواقعيا، لا أعتقد أننا نتكلم اليوم عن وضع، فية اسبانيا ديمقراطية، ويرغبون في الاستيلاء علينا بالقوة أو أن حكومة المملكة المتحدة ستسلمنا بثمن بخس ضد رغباتنا.

ولا بد للأعضاء أن يعرفوا أنه توجد، خلافا لذلك، طرق متعددة لممارسة الضغط على إقليم صغير ذي موارد محدودة. ولذلك، نرى أنه في هذه اللجنة سنحظى بالتعاطف من جانب الحاضرين. هذا هو المكان الذي يجب أن نقدم فيه في شدتنا للحصول على الدعم، وحيث في نهاية اليوم سأحضر للشكوى من المملكة المتحدة: إن موقفي هو أنه لو كان لي خلاف أساسي في وجهة النظر مع الدولة المستعمرة غدا، فيبدو لي أنه بموجب المادة ٧٣ من الميثاق تقع المسؤولية على عاتق الدولة القائمة بالإدارة عن تقديم تقرير الى اللجنة بشأن وصايتها. هذه هي وقايتي، وليست ديباجة دستورنا وحدها.

السيد فزوانثان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرحب بحضور رئيس الوزراء، السيد بوسانو، الذي ترك أثرا علينا بحججه القوية التي تستحق بالتأكيد نظر اللجنة.

لدي سؤال صغير جدا أريد أن أطرحه عليه. لقد ورد اقتباس في ورقة العمل لقائد البحرية الملكية للقوات البريطانية في جبل طارق ينص على أن جبل طارق سيبقى مهما "بوصفه محطة توقف للأسطول الملكي" (A/AC.109/1164، الفقرة ٢٦). كيف يتصور السيد بوسانو الاختلافات في العلاقة المستقبلية مع المملكة المتحدة، وعلى وجه الخصوص في ضوء هذا النوع من البيان؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل يرغب رئيس الوزراء، السيد بوسانو، في التعليق؟

السيد بوسانو (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعتقد أن الأعضاء يدركون أن حجم الأسطول البحري يتضاءل تقريبا كل أسبوع. وبافتراض أنه بحلول عام ٢٠٠٠ سيكون الأسطول البحري الملكي لا يزال قائما وسنكون لا نزال مستعمرة فمن المفترض أنهم سيكونون مواصلين لاستخدام تسهيلاتنا

بالمجان. وبالتأكيد، أن القاعدة البحرية اليوم ليست إلا مجرد ظل لما كانت عليها في أوج أيامها. فهي تستخدم أساسا مكانا لإعادة التزود بالوقود؛ وإصلاح السفن العسكرية لم يعد يجري في جبل طارق. لدينا حوض تجارية خاص لإصلاح السفن والممتلكات تمتلكها حكومة جبل طارق وقمنا بتأجيرها لجهة مشغلة نرويجية.

إن دور القاعدة في جبل طارق هو في الواقع ضمن سياق منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) وليس الأسطول البحري الملكي البريطاني. أنا شخصيا أشك شكا كبيرا في البيانات التي أدلي بها حول الاستمرار في المستقبل: في سنة ١٩٨٠ أعلنت حكومة المملكة المتحدة أنه لدينا مستقبل مضمون لما كان في حينه المسفن البحري. وفي سنة ١٩٨١ نشروا كتابا أبيض متعلقا بالدفاع معلنين القيام بتخفيضات. وبحلول عام ١٩٨٤ أغلق المكان. وكان علينا أن نعيد نحن فتحه بتكاليف باهظة.

والأساطيل البحرية لبلدان ناتو الأخرى تستخدم القاعدة. وأود الإشارة أنه في مرة واحدة فقط استعمل العسكريون الأسبان جبل طارق؛ وقد حدث ذلك مؤخرا، عندما كانت نشأت مشكلة تقنية في إحدى طائراتهم فهبطت في مطار جبل طارق. ولكن في نهاية المطاف ننتمى نحن جميعا الى نفس النادي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نظرا لعدم وجود أية أسئلة أو تعقيبات أخرى، أود أن أشكر الوزير الأول بوسانو على بيانه وعلى المعلومات التي قدمها توا إلى اللجنة.

ترك الملتمس المقعد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل اسبانيا.

السيد فرناندیز بیتا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفد بلادي أن يشكركم، السيد الرئيس، وأعضاء اللجنة الآخرين على موافقتكم على طلب اسبانيا الاشتراك في هذه المناقشة. إننا ممتنون للأمانة العامة على قيامها بإعداد ورقة العمل A/AC.109/1164، التي تتعلق بمسألة جبل طارق، والتي تعكس وجهات نظر سلطات بلدي والمعلومات التي قدمتها.

لقد أرست الأمم المتحدة بوضوح تام المذهب المنطبق على جبل طارق، مشيرة في العديد من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة إلى أن إنهاء الاستعمار في ذلك الإقليم ليس مسألة تقرير مصير وإنما بالأحرى مسألة استعادة اسبانيا لسلامتها الإقليمية. وفي هذا الصدد، ما برحت السلطات البريطانية والاسبانية تجري مفاوضات ثنائية ترمي إلى حل النزاع على جبل طارق وفقا للمذهب الذي أرسته الأمم المتحدة. وكما ذكر الوزير الأول بوسانو، عقد الاجتماع الأخير على مستوى وزيري الخارجية في مدريد في ١ آذار/ مارس الماضي.

وفيما يتعلق على الأخص بالإشارة التي ألمح إليها الوزير الأول في جبل طارق والتي تتعلق بإنشاء دولة جديدة، أود أن أذكر بأن هذه الإمكانية غير واردة في قرارات الأمم المتحدة ولا في الاتفاقات الثنائية المعقودة بين المملكة المتحدة واسبانيا. وفي هذا السياق إن المملكة المتحدة وهي الدولة القائمة بالإدارة والمسؤولة دوليا عن الإقليم، تقر بأن القيد على قدرتها على بسط السيادة على جبل طارق، وفقا لما نصت عليه معاهدة أوترخت، ملزم وساري المفعول حاليا، وبناء على ذلك أعلنت في مناسبات عديدة بأن استقلال جبل طارق ليس خيارا. ويصدق هذا في إطار علاقاتها الدبلوماسية في اسبانيا واتصالاتها بالسلطات المحلية لجبل طارق، وقد صرح بذلك الوزراء ورؤساء الوزارات في مجلس العموم وفي وسائط الاتصال. علاوة على ذلك، أظهرت السلطات الاسبانية في عدة مناسبات استعدادها لضمان الاحترام الواجب لمصالح سكان جبل طارق، في حين أنها تأخذ في الحسبان أيضا مصالح منطقة كامبو دي جبل طارق.

أخيرا، يود وفد بلادي أن يحتفظ بالحق في أن يحيل في وقت لاحق أية اعتبارات ملائمة على اللجنة بغية تحديد الموقف الاسباني فيما يتعلق ببعض البيانات التي أدلى بها اليوم أمام اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نظرا لعدم وجود متكلمين آخرين، وآخذا في الاعتبار التطورات ذات الصلة، أود أن أقترح على اللجنة مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها القادمة، ووفقا لأية توجيهات قد ترغب الجمعية العامة في تقديمها في دورتها الثامنة والأربعين، وأن تحيل اللجنة على الجمعية العامة جميع الوثائق ذات الصلة وذلك بغية تسهيل نظر اللجنة الرابعة في البند.

ما لم أسمع أي اعتراض فسأعتبر أن اللجنة توافق على هذا الاقتراح.

تقرر ذلك.

مسألة الصحراء الغربية (A/AC.109/1163)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للقرار المتخذ في اجتماعنا السابق، قامت اللجنة بمنح طلب استماع للسيد بخاري أحمد ممثل جبهة البوليساريو.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد بخاري أحمد (جبهة البوليساريو) مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد أحمد.

السيد أحمد (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بالنيابة عن جبهة البوليساريو أود أن أشكر أعضاء اللجنة على الفرصة التي أتاحوها لي لأن أعرض لهم وجهة النظر الصحراوية بشأن الحالة في الصحراء الغربية، في ضوء تطور عملية السلام التي نظمها المجتمع الدولي.

ومما لا شك فيه أن التطور الأهم يتمثل بقرار مجلس الأمن ٨٠٩ (١٩٩٣) المؤرخ ٢ آذار/ مارس من هذا العام، والزيارة التي قام بها الأمين العام بطرس غالى مؤخرا للمنطقة والحوار المباشر المزمع إجراؤه قريبا بين طرفي الصراع.

لقد شكل قرار مجلس الأمن ٨٠٩ (١٩٩٣) في نظر جبهة البوليساريو تأييدا هاما لشرعية خطة السلام وجعل بالإمكان تفادي إنهيار عملية السلام، نظرا للوجهة التي اتخذتها منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١.

كما هو معروف جيدا، قام الأمين العام السابق في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ وقبل إخلائه لمنصبه بأيام قليلة بإجراء تعديل دون استشارة الطرفين في أهم فقرة في الخطة الأصلية، وكانت موضوع اتفاق سابق بين طرفي الصراع.

وبموجب هذا التعديل الانفرادي لم يعد جمهور الناخبين المشاركين في الاستفتاء قائما على أساس الإحصاء السكاني الذي نظمته في ١٩٧٤ الدولة السابقة القائمة بالإدارة، وإنما أصبح قائما على أساس مجموعة جديدة من معايير التحديد التي تفتح الباب أمام التلاعب بشكل واسع بتكوين قائمة الناخبين.

ووفقا لهذه المعايير بإمكان أي مواطن ينتمي إلى أي بلد في المغرب الكبير الادعاء بأنه يعود بأصوله إلى الإقليم وذلك بالادعاء بأن أسلافه قد ولدوا في الصحراء الغربية عند نهاية القرن الماضي. إن المغرب، وهو الدولة المحتلة للإقليم، يقول إن من بين سكانه ثمة عشرات آلاف من المنحدرين من أصل صحراوي، ويقدم دليلا على ذلك الشهادات الشفوية لكبار السن وشيوخ القبائل الذين يرغب المغرب في ترشيحهم.

وبالتالي إن الفرصة المتاحة للدولة التي تحتل الإقليم بصورة غير شرعية لأن تقرر سلفا نتائج الاستفتاء قد ضاعفتها المزايا الأخرى التي حصلت عليها خلال إعداد الخطة، وهي امتيازات تعني إمكانية احتفاظها في الإقليم بجميع هياكل الاحتلال العسكرية والإدارية والمدنية.

ولذلك، عـُطل تنفيذ خطة السلام بسبب هذا التعديل في الفقرة المتعلقة بالناخبين والاستعاضة عنها بعدد من المعايير التي من شأنها أن توفر للدولة القائمة بالاحتلال وسيلة تملي بها كون نتائج الاستفتاء في صالح ضمها للإقليم.

إن خلفية المسألة توثر تأثيرا عميقا على الطريقة التي ستضطلع بها الأمم المتحدة بمسؤولياتها في عملية إنهاء الاستعمار التي ينبغي أن يحكم على نتائجها المجتمع الدولي وشعب الإقليم بأنها عملية نظيفة لا تشوبها شائبة.

ولم يتغير أي شيء فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية. فقد كانت ولا تزال مشكلة تصفية الاستعمار، حتى إن كان المستعمر ليس أوروبيا. والشعب، في مواجهة الاحتلال الأجنبي، يدفع ثمنا غاليا لحقه في تقرير المصير؛ ولو مارس شعب الدولة القائمة باحتلال الإقليم تقرير المصير لكان ذلك ضربة قاصمة لمصداقية الأمم المتحدة ولمبادئ هذه اللجنة.

وقد قدم الأمين العام في بداية عام ١٩٩٣، بعد سنة من العمل، إلى مجلس الأمن التقرير الوارد في الوثيقة S/25170. ويتضمن الملحق الخاص به تفسير الأطراف لمعايير أهلية التصويت، كما عرضها الأمين العام السابق، ووجهات نظرها في إثبات الأصل الصحراوي الذي يجب أن يوفره كل شخص يفترض أنه صحراوي من بين عشرات الآلاف الذين يقدمهم المغرب.

وتختلف وجهات النظر بشأن هاتين المسألتين اختلافا كبيرا. ويقوم موقف المغرب إلى حد كبير على شهادة شفوية، هي غير صحيحة وغير موثوق بها؛ وفي ظل الظروف السياسية، فإن هذه الشهادة يمكن تلفيقها أو تزويرها.

وقد عرض الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن ثلاثة خيارات لعلاج الحالة. الخيار الأول مواصلة وتكثيف المحادثات بين الطرفين. ولكن الأمين العام يعرض في تقريره وجهة النظر التي مفادها أن فرص النجاح في إطار هذا الخيار ضئيلة للغاية.

والخيار الثاني هو التنفيذ الفوري للاستفتاء على أساس المعايير التي حددها الأمين العام السابق. ويلاحظ الأمين العام في تقريره أن هذا قد يعني عدم مشاركة أحد الأطراف في الاستفتاء.

والخيار الثالث هو نبذ خطة التسوية واتخاذ نهج بديل.

وبعد شهر من المشاورات المكثفة، اتخذ مجلس الأمن القرار ٨٠٩ (١٩٩٣) الصادر في ٢ آذار/ مارس ١٩٩٣، الذي يعلن فيه اتجاهه نحو الخيار الأول، وبهذا يتفادى أي إجراء قد يؤدي إلى إجراء استفتاء انفرادي لا تؤيده إلا الدولة المحتلة أو إنهاء خطة التسوية.

وقد حدد القرار ٨٠٩ (١٩٩٣) بشكل أساسي نقطتين أساسيتين للعمل قبل تنظيم الاستفتاء في نهاية هذه السنة. أولا، بدء الأمم المتحدة بتسجيل الصحراويين الذين ترد أسماؤهم في قائمة إحصاء عام ١٩٧٤، وثانيا، تكثيف الأمين العام لجهوده من أجل حل الخلافات الخاصة بمعايير أخرى لتحديد هوية المصوتين.

وفي المجال الأول، لم تبدأ العملية بعد لأن حكومة المغرب لم ترد على مطالب الأمم المتحدة الخاصة بحصانة المراقبين من الطرفين وبتقديم قائمة مستحدثة بقادة الصحراء الغربية المنتخبين في عام ١٩٧٣.

وفيما يتعلق بالمجال الثاني، سافر الأمين العام إلى المنطقة في بداية حزيران/يونيه، مما مكنه من إجراء محادثات مع قادة المغرب وجبهة البوليساريو. وقدم الأمين العام إلى الطرفين اقتراحا بشأن الطريقة التي يعتبرها ممكنة للتغلب على خلافاتهما، وطلب إلى الطرفين الرد فورا.

وفي ١٦ حزيران/يونيه، قدمت جبهة البوليساريو ردها الرسمي على الأمين العام. ومن السابق للأوان أن نتكلم بالتفصيل عن وثيقة الأمين العام وعن الرد الصحراوي، لأننا لا نريد أن نعطل الجهود والمفاوضات الجارية. ولكنني أستطيع أن أقول إنه بينما لا ترضي الوثيقة الشعب الصحراوي، فقد نظرت فيها جبهة البوليساريو بروح مخلصة من التعاون.

ويبين رد جبهة البوليساريو أقصى قدر من الجهد لتكون واسعة الخيال السياسي للمساعدة على تحقيق النجاح لمهمة الأمين العام التي أسندها إليه مجلس الأمن، ولإعادة تأكيد سلامة خطة التسوية باعتبارها الحل السلمي الممكن الوحيد لهذا الصراع الطويل الذي طال أمده والخاص بتصفية الاستعمار.

وستعقد جلسة هامة في الأيام المقبلة في عاصمة الصحراء الغربية بين وفد جبهة البوليساريو ووفد مغربي. ووافقنا على الاجتماع في العيون، في مقر بعثة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية، كأعظم دليل على رغبتنا المخلصة في أن نبذل كل ما في وسعنا سعيا إلى تحقيق التفاهم والوفاق بغية إزالة العقبات الحالية في طريق تنفيذ الخطة، على أساس الاتفاق بين الطرفين.

وأود أن أؤكد مرة أخرى هنا أننا نريد أن يسير الطرفان جنبا إلى جنب نحو تنظيم استفتاء موثوق به - لا مجرد أي استفتاء. لا يمكن لأي شيء أو لأي فرد أن يستبدل إرادة شعب الصحراء الغربية وحقه في التعبير الحر والآمن عن حقه في تقرير المصير. وأن إجراء الاستفتاء الحقيقي الذي يكفل كل الظروف اللازمة لإجراء تصويت حر هو وحده الذي يمكن أن يعتبر لا غبار عليه. وهذا هو الطريق الوحيد لتعزيز مصداقية الأمم المتحدة ولتعزيز السلم والاستقرار في المنطقة.

وهذا هو السبب الذي أود من أجله، وأنا أنقل لهذه اللجنة امتنان شعب الصحراء الغربية أن أطلب إلى لجنة تصفية الاستعمار مواصلة إعطاء أولوية قصوى لهذه العملية، عملية تصفية الاستعمار حتى تبلغ نهايتها المنطقية والطبيعية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر السيد أحمد على المعلومات التي زود اللجنة بها.

هل هناك أي عضو يرغب في التعليق أو توجيه أسئلة إلى السيد أحمد؟

السيد ديارا (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر السيد أحمد على بيانه الخاص بالتطورات في الحالة وفي عملية الإعداد للاستفتاء في إقليم الصحراء الغربية. لقد استمع وفدي إلى ندائه بأن تعطي هذه اللجنة الأولولية لإجراء الاستفتاء الذي ستنظمه الأمم المتحدة.

تلاحظ ورقة العمل المعروضة على اللجنة بشأن هذا البند في الفقرة ٣٩ أن ممثل جبهة البوليساريو قال إن الجبهة ليست لديها تحفظات أخرى على المعايير التي وضعها السيد خافيير بيريز دي كوييار. إلا أنه حسب علمي، كانت هذه المعايير المحددة لأهلية التصويت عاملا في تعطيل عملية إجراء الاستفتاء.

والجزء الأول من سؤالي هو ما إذا كان ذلك البيان الوارد في الفقرة ٣٩ من الوثيقة A/AC.109/1163 صحيحا. والجزء الثاني هو أنه إذا كان الأمر كذلك، ما هو مدى تأثير هذا على عملية التسوية وما هي الصعوبات المتبقية التي تقف في الطريق؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد أحمد.

السيد أحمد (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إنني ممتن لأن يطلب مني التكلم مرة أخرى وللاهتمام الذي عبر ممثل مالي عنه.

لم أشأ أن أدخل بالتفصيل في مضمون ورقة العمل الخاصة بالصحراء الغربية المعروضة الآن أمام اللجنة. وأعتقد أنها تمثل جهدا جبارا لإبلاغ اللجنة بالتطورات الجوهرية. هناك بعد الأخطاء غير الهامة. ولا يوجد أيضا توفير للوثائق من جانب جبهة بوليساريو، لأننا واجهنا صعوبة في تعميم وثائقنا رسميا في الأمم المتحدة.

فيما يتصل بالفقرة ٣٩، أود أن أبلغ ممثل مالي أنها يجب أن تقرأ بالاقتران بالفقرة ٣٨. وبعبارة أخرى، مشكلة هذه المعايير التي قدمها السيد بيريز دي كوييار مشكلة ذات وجهين. الأول هو أن الطرفين قد اتفقا، بعد خمسة أعوام من المفاوضات، على سبيل لحل مشكلة عدم تحديد الهيئة الانتخابية. إننا نعيش في أرض صحراوية يقطنها البدو الرحل ومن السهل على أي شخص، من تونس أو مصر، على سبيل المثال، أن يدعي بأنه أصلا من الصحراء الغربية. ولهذا، بغية تجنب المخاطر المتأصلة في البحث عن الأفراد لممارسة تقرير مصيرهم، اتفق الطرفان وكانت هذه هي روعة خطة السلام، أن تتألف الهيئة الانتخابية من الصحراويين المدرجين في الإحصاء الرسمي، ويبلغ إجماليهم ٧٤ ألف نسمة. وكانت هذه معجزة الخطة. ولكن عندما بدأنا في تنفيذ الخطة، بناء على اقتراح المغاربة غيرت هذه الجملة وأدخلت ستة معايير جديدة لتحديد الهوية.

ما هي المشكلة؟ مشكلة هذه المعايير هي أنه لا توجد وسيلة علمية موثوق بها لتحديد الأدلة. وأود أن استرعي انتباه ممثل مالي إلى أنه قد تكون ممكنة اليوم، مثلا، لآلاف وآلاف من المواطنين المغاربة المشاركة في هذا الاستفتاء، مدعين بأن آباءهم قد ولدوا في مكان ما من أرض الصحراء الغربية في عام ١٩١٠. وكيف يمكن إثبات هذا؟ إن المغرب يشير إلى زعماء القبائل، ولكنني لا أعتقد أن زعماء القبائل قابلات قانونيات أو أنهم كانوا حاضرين أثناء ولادة كل شخص في الصحراء الغربية. ولا نعتقد أن زعماء القبائل يمكنهم أن يقدموا الأدلة الموثوق بها. وإذا ادعى رجل يبلغ من العمر ٨٠ عاما بأنه ولد بالتحديد في عام ١٩٠٢، فهل يمكن لزعيم قبيلة أن يشهد على ذلك؟ هذه هي نقطة الضعف التي تفسح مجالا لإمكانية التزوير.

لذا لا بد من قراءة الفقرتين ٣٨ و ٣٩ معا. إن المشكلة لا تكمن في مسألة المعايير وإنما في كيفية تطبيق هذه المعايير. وإذا سمحنا بتقديم الشهادات الشفوية وإذا سمحنا بأن يقوم طرف في الصراع

بتحديد هوية زعماء القبائل، فستكون لدينا هيئة انتخابية محددة سلفا بغية التوصل إلى نتائج معينة للاستفتاء.

ومن أجل مساعدة الأمين العام، كان الموقف الصحراوي يتمثل في اختتام المناقشة بشأن المعايير التي طرحها السيد بيريز دي كوييار. ولكن كيف يمكننا تنفيذها؟ إن المناقشة بشأن وسيلة التنفيذ لم تنته بعد. لذا، وإجابة على السؤال الذي طرحه وفد مالي، اعتقد أن هناك تأييدا سياسيا ملحوظا للإجراء الذي اتخذه الأمين العام، ونأمل ألا يفسر إلا بوصفه محاولة لتقديم المساعدة. وبعبارة أخرى، نؤمن بالاستفتاء ولكن ليس بمجرد أي استفتاء. إن أسلوب تحديد الهيئة الانتخابية وتحديد من هو الصحراوي حقا عملية بالغة التعقيد ويجدر بالأمم المتحدة أن تتابعها بأكبر قدر من العناية والاهتمام.

السيد فيسواناثان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشكر ممثل بوليساريو، الذي قدم لنا شرحا مفصلا للتطورات الأخيرة. إننا نفهم التعقيدات والصعوبات الكامنة في لب المشكلة، ألا وهي تحديد هوية الناخبين.*

يرحب وفدي بالاتصالات المباشرة الجارية بين بوليساريو والمغرب ويؤيد جهود الأمين العام لإيجاد حل توفيقي لهذه المسألة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل يرغب السيد أحمد في الرد؟

السيد أحمد (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل الهند وأفهم رسالة التأييد التي أدلى بها. إننا جميعا نريد تأييد الأمين العام في جهوده ومهمته من أجل السلام. وفي الحوار المباشر الذي سيجري سيكون إجراؤه أهم شيء. ولقد اتفقنا على أنه سيجري في المنطقة التي نعتبرها محتلة من جانب المغرب بصورة غير مشروعة. ويمثل هذا الاتفاق جهدا لتوخي التعاون ومساعدة الحوار.

ما نرغب فيه هو إجراء حوار جاد قادر على حسم المشاكل وأن تحضر وفود الأطراف إلى هذه المحادثات مستلهمة بحسن النية والاستعداد للقيام بعمل جاد، وألا تعلق بالمحادثات أي شكليات قد تمس بجوهر الحوار ذي الأهمية العليا. يستحيل منطقيا فهم ألا تؤدي خطة سلام نظمتها الأمم المتحدة وأقرها مجلس الأمن وأيدتها الجمعية العامة وحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية إلى إجراء مفاوضات ومحادثات بين الأطراف. فهذه حالة قانونية وسياسية وتاريخية يجب وضع نهاية لها. ونعتقد أن السلم ومصداقية الأمم المتحدة ذاتها سيتعززان بنجاحها. إننا نعلق آمالا كبيرة على هذا الحوار، ولكن لا يمكن أن يجري الحوار لمجرد إجرائه. من اللازم أن يكون مضمونيا حتى يساعد الأمم المتحدة ومجلس الأمن على الخروج من المأزق الحالي.

---

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنظر إلى أنه لا توجد تعليقات أخرى أود، باسم اللجنة، أن أشكر ممثل جبهة بوليساريو على بيانه.

ترك الملتمس المقعد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر مراعاة أن اللجنة الخاصة تقرر، للتطورات المعنية، ورهنا بأي توجيهات قد ترغب الجمعية العامة في إصدارها في ذلك الخصوص في دورتها الثامنة والأربعين، وبغية تسهيل عمل اللجنة الرابعة لدى نظرها في المسألة، أن تحيل على الجمعية العامة جميع الوثائق ذات الصلة وأن تختتم نظرها الحالي في هذا البند؟

تقرر ذلك.

تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ لاستعراض الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، المعقودة في بورت مورسبي، بابوا غينيا الجديدة، في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (A/AC.109/1159)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن ممثل البرتغال يود أن يدلي ببيان فيما يتعلق بهذا التقرير، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد ريبييرو - تيليس (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أكرر، باختصار شديد، ما قلناه في جلسات سابقة فيما يتعلق باعتماد هذا التقرير، وأن أعرب عن شعور حكومتي بالدهشة والبلبلة لعدم ورود ولو إشارة واحدة في التقرير إلى مسألة تيمور الشرقية. لقد دعينا إلى الاشتراك في الحلقة الدراسية بوصفنا الدولة القائمة بالإدارة. وقد شاركنا في حلقتي بورت مورسبي وفانواتو الدراسيتين؛ وأدلينا ببيانات عن مسألة تيمور الشرقية. ولكن التقرير لا يورد شيئا مما نوقش في الحلقة الدراسية عن تلك المسألة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيرد البيان الذي أدلى به ممثل البرتغال توار في محضر هذه الجلسة.

وفيما يتعلق بالبيان المذكور أعلاه بخصوص مسألة تيمور الشرقية، أود أن أوضح أن حضور البرتغال وملتمس من تيمور الشرقية ومشاركتهما التامة قد سُجلا في المرفق المثالث الذي يتضمن قائمة بالمشتركين.

أعطي الكلمة لممثل البرتغال.

السيد ريبييرو - تيليس (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، لقد ذكرتم قائمة المشتركين، ونحن بالطبع مدرجون في تلك القائمة بصفتنا الدولة القائمة بالإدارة، ولكن القارئ سيتساءل ما هو الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي الذي نقوم بإدارته. والتقرير يشير إلى بيانات تتعلق بأقاليم أخرى غير متمتعة بالحكم الذاتي - مثل ساموا الأمريكية وغوام وتوكيلاو، ولا يذكر كلمة واحدة عن تيمور الشرقية.

أما وقد أثرتم المسألة، سيدي الرئيس، فأقول إننا دهشنا أيضا لأن قائمة المنظمات غير الحكومية المشتركة تصور البرتغال على أنها بلد المجلس الوطني للمقاومة الموبيرية؛ ولا أعتقد أنه حركة مقاومة برتغالية: إنه منظمة في تيمور الشرقية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أنه لا يوجد عضو آخر يرغب في التعقيب على التقرير، هل لي أن أعتبر أن اللجنة توافق على التقرير (A/AC.109/1159)، ونحيط علما بملخصه عن المناقشات والتوصيات؟

تقرر ذلك.

تقارير اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة

مسائل أقاليم أنغيلا وبرمودا وتوكيلاو وجزر تركس وكايكوس وجزر فيرجن البريطانية وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر كايمان وساموا الأمريكية وغوام ومونتسيرات (A/AC.109/L.1796)

مسألة بيتكيرن (A/AC.109/L.1799)

مسألة سانت هيلانة (A/AC.109/L.1800)

السيد بنغالي (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من الواضح تماما لوفدي أن بعض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تحتاج إلى لجنة الـ ٢٤ الخاصة. ولكن من الواضح لنا أيضا أن هناك أقاليم أخرى ليست بحاجة إلى اللجنة. وفي رأينا أن حالة ساموا الأمريكية مثال على ذلك. وأحيل الأعضاء إلى الفقرات ٢٥ إلى ٣١ من التقرير (A/AC.109/1159) الذي يتعلق بحلقة بورت مورسبي الدراسية، والذي اعتمدناه توا. يتضح من بيان نائب حاكم ساموا الأمريكية أن أهالي ساموا الأمريكية راضون عن الوضع الراهن. فهم يتمتعون بتعليم راق، ولديهم أكبر عدد من حملة درجة الدكتوراة بالنسبة لعدد السكان في منطقة جنوب المحيط الهادئ، وتتوافر لديهم خدمات طبية ممتازة. وهم أيضا يمتلكون الأراضي ويتحكمون فيها، وهو ما يطالب به سكان معظم الأقاليم الأخرى. وقد أعرب الشعب الساموي عن رغبته في أن يظل تابعا للولايات المتحدة.

وإنني أتساءل عما إذا كان هناك أي مغزى في الاحتفاظ بساموا الأمريكية على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بعد أن عبَّر أبناء ساموا الأمريكيون عن رغبتهم في البقاء على حالهم. ألا يصح لنا إذن أن نتعامل مع عدد أقل بواحد من الأقاليم التابعة للولايات المتحدة؟ نعتقد أن ما ييسر من التعاون الذي نلتمسه من الولايات المتحدة هو شطب أحد أقاليمها من القائمة.

تُطالَب اللجنة بشكل متزايد بأن تهتم بشؤونها وبألا تتدخل في شؤون الآخرين. ومن المثير أن أناسا من أقاليم ما برحت اللجنة تكافح من أجلها هو الذين يقولون ذلك. منذ شهرين أخبرنا وفد من أحد الأقاليم أنهم ليسوا بحاجة إلى بعثة زائرة في إقليمهم: "إننا لا نريدكم"، كما لو كنا نحارب معركة من أجل شخص يلتفت إلينا ويأمرنا بأن ننصرف إلى حالنا.

نقترح على اللجنة أن تستعرض قائمتها بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي حتى تركز جهودها على الأقاليم التي تحتاج إليها فعلا، بدلا من أن تتعامل مع قائمة من أقاليم معظمها يقول لنا إنه راض بوضعه الراهن، بل وفي بعض الأحيان يضع العراقيل أمام عمل أعضاء اللجنة.

خلاصة القول إننا نعتقد أن من المفيد، أولا، إزالة ساموا الأمريكية من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وثانيا، إعادة النظر في القائمة بأكملها.

السيد موامبولوكوتو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): على ضوء بيان زميلي ممثل سيراليون أستوضح عمن هو على وجه الدقة الذي يملك الحق في تسمية إقليم ما بأنه إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي. وإذا أخذنا اقتراح ممثل سيراليون مأخذ الجد، فلن نجد لدينا ما نناقشه: ففي كل مرة يُعد فيها تقرير عن هذه الأقاليم يُقال لنا إنها في الواقع ليست مهتمة بالاستقلال هذه المرة، ولكنها تريد نوعا من الارتباط الحر. وربما يكون هذا هو السبب في أن الدول القائمة بالإدارة لا تهتم بعملنا.

هل هذه هي وظيفتنا، أم أن الأجدر بنا أن نوصي الجمعية العامة بأنه لم تعد هناك حاجة إلى إنهاء الاستعمار؟

لا أعتقد أنه ينبغي أن نترك هذا الوضع كما هو؛ بل ينبغي أن ننظر فيه بمزيد من الجدية قبل أن نمضي أبعد من ذلك.

السيد بنغالي (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لاحظتم، سيدي، أنني ذكرت على وجه التحديد في بياني جزر ساموا الأمريكية لأن هذه هي المرة الأولى التي يقوم فيها ممثل رفيع المستوى من ذلك الإقليم بحضور حلقة دراسية والاشتراك وإلقاء بيان فيها. قد يكون من الصحيح تماما أن بعض الأقاليم تريد أن تظل على علاقة بالدول القائمة بالإدارة، ولكن وفدي يرى أنه إذا حضر ممثل منتخب من إقليم من الأقاليم أمام لجنة أو حلقة دراسية وقال لكم إن ذلك الإقليم سعيد بالإبقاء على صداقته مع الدولة القائمة بالإدارة أو علاقته بها، عندئذ يصبح من مسؤولية اللجنة تعديل القائمة على النحو الواجب.

ينبغي ألا نكون منافقين؛ ينبغي أن ننظر الى الأمور بوضوح. إن بعض الأقاليم ترغب في الحصول على مساعدة هذه اللجنة، ولكن البعض الآخر لا يرغب في ذلك. إذن لماذا نستبقيها مدرجة في القائمة؟ أنا واثق بأنه كلما قل عدد الأقاليم المدرجة في القائمة والجادة في تحقيق الاستقلال، تحسن عمل هذه اللجنة وزادت فعاليته. إننا نقترح هذا حتى نستطيع التقدم بتوصية الى الجمعية العامة؛ أو يمكن للفريق العامل، إذا ما رغب في ذلك، أن يستعرض قائمته وأن يتقدم بعد ذلك بتوصية الى الجمعية العامة. ولا أعتقد أن إدراج عشرة أقاليم أو أكثر في القائمة سيحقق أي غرض إذا جاء شخص آخر بعد بضعة أشهر وطلب منا أن ننصرف الى أمورنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نظرا للاقتراح المقدم من ممثل سيراليون والتعقيدات الناجمة عن ذلك بالنسبة للجنة ونظرا لأن بعض أعضاء اللجنة الذين حضروا الحلقة الدراسية قد تكون لديهم إشارة معينة من الإقليم المعني، ستواصل اللجنة النظر في التقارير المتصلة بالأقاليم في جلسة لاحقة. وسيتيح ذلك وقتا أطول للمشاورات فيما بين الأعضاء. وعلاوة على ذلك قد يرغب أعضاء محفل جنوب المحيط الهادئ في استطلاع آراء زملائهم ثم العودة الى تلك اللجنة من أجل التوصل الى قرار في هذا الشأن. إذا كانت هذه هي رغبة اللجنة، ولا أرى اعتراضا على ذلك، سنعمل على هذا النحو.

السيد ديارا (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لا أود إلا الاستيضاح هل استنتاجكم يتعلق بكل الأقاليم المناطة بلجنتنا أم لا يتعلق إلا بالإقليم الذي أشار وفد سيراليون إليه؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): على الرغم من الإشارة الموجهة الى إقليم محدد، سيكون من المفيد، نظرا لأن الاستنتاج مستخلص من دراسة التقرير بشأن المحيط الهادئ وأن هناك أيضا تقارير مقدمة عن حلقات دراسية ثلاث أخرى في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي، وأنه يمكن ترجمة بعض الاستنتاجات الى قرارات تصدر عن اللجنة، سيكون من المفيد إتاحة الفرصة للأعضاء لدراستها لمعرفة ما إذا كان هناك أي شيء يمكن إدراجه في التقارير ومشاريع المقررات والقرارات

المعروضة علينا. وبطبيعة الحال أن الأمر لا يتعلق بكل الأقاليم في القرار الموحد ولعله يتعلق بحالة جزر ساموا الأمريكية وحدها. لكن حتى نتمكن من التعقيب على أقاليم أخرى ربما يكون من المفيد إرجاء المناقشة والنظر في هذا الوقت حتى يتسنى لنا تناول مشروع القرار الموحد في مجموعه بدلا من جزء منه فقط.

إذا لم تكن هناك تعليقات أخرى، سأعتبر أن اللجنة توافق على الاقتراح الذي تقدمت به توا.

تقرر ذلك.

مسألة نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار (A/AC.109/L.1797)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن اللجنة توافق على التقرير A/AC.109/L.1797 وتصدق على الاستنتاجات والتوصيات الواردة به.

تقرر ذلك.

السيد ديارا (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): وفدي يؤيد تأييدا كاملا التوصيات الواردة في الوثيقة التي درسناها توا وعلى وجه التحديد A/AC.109/L.1797، بالنظر الى أننا عضو في اللجنة الفرعية واللجنة الجامعة. ونود أن نسترعي انتباه اللجنة الى بعض الاقتراحات التي طرحت في الحلقة الدراسية الإقليمية للمحيط الهادئ، والتقرير الخاص بها قد أعتمد توا، الأمر الذي قد يسهل تنفيذ هذه التوصيات.

نحن سعداء جدا لاستعداد بضع منظمات لوسائط الإعلام في الحلقة الدراسية للعمل بوصفها وسائل اتصال للجنة الخاصة ولإدارة شؤون الإعلام في نشر المعلومات عن الحالة السائدة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وعن أنشطة الأمم المتحدة في هذا الصدد. وبناء على ذلك، يود وفدي التقدم بالاقتراح التالي.

توجد بالفعل وسائل - وسائط تقليدية - تستخدمها الأمم المتحدة في نشر المعلومات، ومن دواعي دهشتنا الكبيرة أن نلاحظ أن جهد الأمم المتحدة هذا لا يحقق الغرض المرجو منه. وهو أمر تبيناه في اللقاءات التي عقدناها مع ممثلي شتى الأقاليم. لذلك نقترح ما يلي: بالاقتران بالأساليب التقليدية، وأقصد مختلف مراكز الأمم المتحدة في المناطق التي قد لا يتوفر لديها الموارد المالية والبشرية الكافية لنشر المعلومات، تقوم إدارة شؤون الإعلام، عن طريق أمانتنا العامة، بالاتصال بمختلف منظمات وسائط الإعلام حتى يمكن للأخرى أن تسهم في نشر رسالة الأمم المتحدة بشأن إنهاء الاستعمار. لذلك فإن هذا اقتراح عملي بشأن كيفية معالجتنا مسألة نشر المعلومات أكثر منه بشأن الاستنتاجات والتوصيات المقدمة هنا التي تتناول بالطبع تلك المسألة أيضا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أطلب توضيحا عما إذا كان ممثل مالي يريد، فيما يتعلق باقتراحه أن يناقش فيما يتصل بالتقرير الذي اعتمد توا، أم أنه ربما يريد نهجا آخر؟ إن ما أريد معرفته هو ما إذا كان ذلك الممثل يطلب من اللجنة اتخاذ إجراء آخر يتجاوز التقرير الذي اعتمد توا.

السيد ديارا (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): كنت أقول إن النص الذي اعتمدناه يتناول نظريا كل شيء ذكرته توا ومن ثم ليست هناك صعوبة فيما يتصل بالنص نفسه. فالنص موجود وجميع العوامل موجودة. إن الموضوع هو استخدام منظمات غير حكومية، ومنظمات إقليمية ووسائط إعلام مستقلة لنضمن نشر المعلومات. وبالتالي إن رسالتي موجهة أساسا إلى أمانتنا العامة، إلى إدارة الشؤون السياسية وإلى إدارة الإعلام العام لحثهما على أن تستخدما بشكل متزايد - مع القنوات الأكثر تقليدية - قنوات جديدة أكثر استقلالا قدمت خدماتها خلال الحلقة الدراسية التي عقدت - سيدي الرئيس - في بلدكم المحبوب.

وإنني أذكر أن ممثل "الاسوشيتدبرس" للمنطقة الآسيوية ومقره استراليا قدم عرضا بارزا لهذه المسألة، مسألة وسائل الإعلام، بما في ذلك مقترحات. وعلى سبيل المثال، يمكن للنص الذي قدمه أن يكون نوعا من الإلهام ويمكن الاتصال به لتحديد شبكات في المنطقة تتيح تدفق المعلومات في كلا الاتجاهين. هذا ما عنيته. إنها ليست مسألة البدء بأي إجراء أو نص أو مشروع قرار من جانبنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل مالي على التوضيح الذي أدلى به بشأن اقتراحه.

أفهم أن الأمر تناوله الأمانة العامة. وبالإضافة إلى هذا، اتطوع لمتابعة هذه المسألة، فلدي إحساس قوي بأن شبكات الإعلام التابعة للأمم المتحدة في منطقتنا، حيث توجد هذه الأقاليم، غير فعالة تماما. قد أدلى بشهادة بهذا المعنى الممثلون الإقليميون في الحلقة الدراسية.

بهذا تكون اللجنة قد اختتمت نظرها في هذا البند.

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): غدا، ستتناول اللجنة البند المتعلق ببورتوريكو، وستستمع إلى ممثلي المنظمات. وحتى الآن تلقينا ٣٨ رسالة تتضمن طلبات استماع. ولذلك أود من الأعضاء أن يتواجدوا في الموعد المحدد تماما.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥